



AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW



ISSN:3006- 0605

DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية

عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥

Received:1/5/2025

Accepted: 3/6/2025

Published: 6/5/2025



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Intellectual Security and the Protection of Intellectual Property Rights

Dr. Saif Hadi Abdullah Al-Zuwaini

College of Law - Al-Nahrain University

Abstract:

Intellectual security is a fundamental pillar of societal stability, aiming to protect individuals from destructive ideologies and extremism while ensuring freedom of thought within a legal and ethical framework. In this context, the protection of intellectual property rights plays a crucial role in strengthening intellectual security by safeguarding creators' rights and preventing unauthorized exploitation of their works. This study explores the relationship between intellectual security and intellectual property rights in law, analyzing national and international legislation that balances creativity protection with freedom of thought. It also highlights contemporary legal challenges and potential solutions.

Keywords:

Intellectual security, intellectual property rights, law, creativity, freedom of thought, national legislation, international legislation, legal protection, legal challenges, unauthorized exploitation

العلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية

م.د. سيف هادي عبد الله الزويني
كلية الحقوق - جامعة النهرين
Saif.hadi@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يعد الأمن الفكري من الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات، إذ يهدف إلى حماية الأفراد من الأفكار الهدامة والتطرف، وضمان حرية التفكير في إطار يحترم القيم والقوانين. في هذا السياق، تلعب حماية حقوق الملكية الفكرية دوراً محورياً في تعزيز الأمن الفكري، حيث تحافظ على حقوق المبدعين وتحمي إنتاجهم الفكري من الاعتداء أو الاستغلال غير المشروع. يركز هذا البحث على العلاقة بين الأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية في القانون، من خلال تحليل التشريعات الوطنية والدولية التي توازن بين حماية الإبداع وضمان حرية الفكر، مع تسليط الضوء على التحديات القانونية المعاصرة وسبل معالجتها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري، حقوق الملكية الفكرية، القانون، الإبداع، حرية الفكر، التشريعات الوطنية، التشريعات الدولية، الحماية القانونية، التحديات القانونية، الاستغلال غير المشروع

مقدمة

أولاً: فكرة البحث:

يتناول هذا البحث العلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية من منظور قانوني، حيث يُعد الأمن الفكري أحد العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال حماية الأفراد والمجتمعات من الفكر المتطرف والانحرافات الفكرية، بينما تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية في صون الإبداع الفكري وضمان استفادة المبدعين من إنتاجهم. يهدف البحث إلى استكشاف كيفية تفاعل القوانين مع هذين الجانبين لضمان تحقيق التوازن بين حرية الفكر وحماية الحقوق الفكرية.

ثانياً: أهمية البحث:

تسليط الضوء على الدور القانوني في تعزيز الأمن الفكري ومنع استغلال الفكر لأغراض غير مشروعة، كما يوضح كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية لمنع الاعتداء على الإنتاج الفكري والإبداعي، وندرس في البحث التحديات القانونية الناشئة عن التقاطع بين حرية الفكر وحقوق الملكية الفكرية. وسوف نساهم بتقديم حلول قانونية تعزز من دور التشريعات في تحقيق التوازن بين الحرية الفكرية وحماية الإبداع.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في كيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية الأمن الفكري وضمان حقوق الملكية الفكرية، بما يحفظ حرية الفكر من جهة، ويمنع الاعتداء على الحقوق الفكرية من جهة أخرى؟

ويتفرع عن ذلك عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما المقصود بالأمن الفكري، وما علاقته بالقانون؟
٢. كيف تساهم حماية الملكية الفكرية في تعزيز الأمن الفكري؟
٣. ما مدى كفاية التشريعات الحالية في معالجة التحديات القانونية الناجمة عن العلاقة بين حرية الفكر والملكية الفكرية؟

رابعاً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية العراقية والدولية المتعلقة بالأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية وندرس أيضاً كيفية تعامل القوانين المختلفة مع العلاقة بين الأمن الفكري وحماية الملكية الفكرية، من خلال مقارنة التشريعات في بعض الدول كالقانون المصري والفرنسي.

خامساً: خطة البحث : ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، وذلك وفق التفصيل التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية

يعد الإطار المفاهيمي للأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية من الركائز القانونية التي تهدف إلى حماية المجتمع من الأفكار الهدامة والمساسس بالثوابت، مع ضمان الحقوق القانونية للمؤلفين والمخترعين. فالأمن الفكري يعزز الاستقرار القانوني من خلال مكافحة الانتهاكات الفكرية، بينما تعمل حقوق الملكية الفكرية على تنظيم استخدام المصنفات وحماية أصحابها وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. ويؤدي هذا التكامل بين المفهومين إلى تحقيق بيئة قانونية متوازنة تحمي الإبداع وتحفظ الأمن القانوني للمجتمع.

وعليه لا بد من تحديد مفهوم الأمن الفكري وأبعاده القانونية في مطلب ، و مفهوم حقوق الملكية الفكرية وأنواعها في المطلب الثاني : وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم الأمن الفكري وأبعاده القانونية

الأمن الفكري هو حالة من الاطمئنان والاستقرار الذهني والثقافي التي تتيح للفرد والمجتمع تبني الأفكار والمعتقدات الصحيحة بعيداً عن التهديدات الفكرية المنحرفة، مثل التطرف والتضليل المعلوماتي. ويهدف الأمن الفكري إلى حماية الهوية الثقافية وتعزيز الانتماء الوطني عبر ترسيخ المبادئ الفكرية المعتدلة، بما يضمن الحفاظ على النظام العام والأمن الاجتماعي.

اما الأبعاد القانونية للأمن الفكري يتجسد البعد القانوني للأمن الفكري في مجموعة من التشريعات والأنظمة التي تسعى إلى حماية المجتمع من الانحرافات الفكرية التي تهدد استقراره.

لذا يمثل الأمن الفكري منظومة قانونية متكاملة تساهم في تعزيز الاستقرار وحماية المجتمع من المخاطر الفكرية، مع ضمان التوازن بين حرية الفكر وضرورة الحفاظ على الأمن القومي والثقافي.

وبناءً على ذلك، سنتعرض في هذا المطلب لعدة أمور ، الأول تعريف الأمن الفكري ، والثاني أهمية الأمن الفكري، والثالث الأبعاد القانونية للأمن الفكري ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف الأمن الفكري:

يُعرّف الأمن الفكري بأنه حالة من الاطمئنان الفكري التي يعيشها الفرد والمجتمع، حيث تحميهم من الانحرافات الفكرية والتطرف، وتضمن لهم حرية التفكير والتعبير ضمن إطار يحترم القيم والثوابت القانونية والدينية والثقافية. (١)

^١ أحمد يوسف، الأمن الفكري وأثره في استقرار المجتمعات، دار النشر العربية، ٢٠٢١، ص ٤٥.

النصوص القانونية:

- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة ٣٨: “تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وتشمل هذه الحرية النشر والتعبير والحرية الفكرية والتظاهر السلمي ضمن حدود القوانين المنظمة” (١).
- الدستور المصري لعام ٢٠١٤، المادة ٦٥: “حرية الفكر والرأي مكفولة، ويحق لكل إنسان التعبير عن رأيه بكافة وسائل التعبير، ولكن في حدود القانون” (٢).
- الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، المادة ١٠: “تكفل الدولة حرية الفكر والتعبير لكل الأفراد، بما يتماشى مع احترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان” (٣).

آراء فقهية قانونية:

١. الفقه العراقي: يرى أن الأمن الفكري يشمل ضمان حرية التعبير عن الرأي، لكن هذه الحرية مشروطة بعدم التسبب في تهديدات للأمن الاجتماعي أو الانحرافات الفكرية. وأضاف أن بعض القيود يجب أن تُفرض في حالات التحريض على العنف أو خطاب الكراهية أو العنصرية. (٤)

٢. الفقه المصري: يرى أن الأمن الفكري في مصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ “حرية الفكر” الوارد في الدستور المصري في المادة (٦٥)، ولكن هذا المبدأ يجب أن يكون متوازناً مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وحماية القيم الدينية والاجتماعية من التفكك. (٥)

٣. الفقه الفرنسي: يرى أن الأمن الفكري في فرنسا يمثل حجر الزاوية للحرية الفكرية في المجتمع الديمقراطي. ومع ذلك، أشار إلى ضرورة وجود توازن بين حرية الفكر ومكافحة الأفكار المتطرفة التي تهدد الأمن العام. (٦) حيث يتفق أغلب الفقهاء على أن “الحرية الفكرية ليست مطلقة، بل تحدّها بعض القيود القانونية التي تهدف إلى حماية الأمن القومي”. (٧)

ثانياً: أهمية الأمن الفكري:

- أن أهمية الأمن الفكري يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وذلك من خلال منع انتشار الأفكار المتطرفة أو الهدامة، وأيضاً يساهم بضمان حرية الفكر ضمن إطار يحفظ الحقوق والقيم المجتمعية مما يؤدي إلى حماية المجتمع من جميع التأثيرات الفكرية السلبية التي قد تهدد أمنه واستقراره. (٨)

آراء فقهية قانونية:

- ١- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة ٣٨.
- ٢- قانون العقوبات المصري، المادة ٢١٠.
- ٣- الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، المادة ١٠.
- ٤- محمد عبد القادر، حماية الأمن الفكري في العالم العربي، مجلة الفكر الإسلامي، ٢٠٢٠، ص ١٢٣.
- ٥- مصطفى فهمي، الدولة والأمن الفكري، دار الثقافة القانونية، ٢٠١٩، ص ٥٤.
- ٦- جان فرانسوا روسو، الفكر الديمقراطي والأمن الفكري، المجلة القانونية الفرنسية، ٢٠١٨، ص ٧٦.
- ٧- فرانسوا موريل، حرية التعبير والأمن الفكري، مجلة الحقوق الأوروبية، ٢٠١٧، ص ٨٨.
- ٨- سعيد عبد الله، دور الأمن الفكري في الحفاظ على استقرار المجتمع، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠١٩، ص ٣٣.

١. الفقه العراقي: يؤكد أن الأمن الفكري يمثل وسيلة فعّالة في محاربة التطرف والعنف. أشار إلى أن بعض الجماعات المتطرفة قد تستخدم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك لنشر أفكارها الضارة، لذا يجب على الدولة أن تقوم بدور رقابي ضمن حدود القانون، بحيث لا تضر الحرية الفكرية بالنظام العام. (١) وهذا ما نراه اليوم من الحكومة العراقية التي قامت بردع جميع ما يضر المجتمع العراقي من محتوى هابط حيث تصدت المحاكم العراقية لجميع الاشخاص الذين يؤثرون سلبا على المجمع بنشر مقاطع فيديو على المواقع التواصل.

٢. الفقه المصري: يُعتبر أن الأمن الفكري هو أداة أساسية لحماية المجتمع من التفكك الثقافي والاجتماعي. أضاف أن الأمن الفكري يُساهم في خلق بيئة تعليمية وصحية تكون خالية من المبالغة في التحريض أو نشر المفاهيم التي قد تهدد أمن الدولة والمجتمع. (٢)

٣. الفقه الفرنسي: يُعتبر أن الأمن الفكري يتداخل مع مفهوم "الأمن الوطني". وأضاف أن الفكر المتطرف في أي شكل من أشكاله يمكن أن يقوض الاستقرار الوطني، لذا فإن تأطير حرية الفكر من خلال التشريعات هو السبيل الأمثل للحفاظ على توازن الأمن العام. (٣)

ثالثاً: الأبعاد القانونية للأمن الفكري:

هناك العديد من التشريعات الجنائية، والقوانين و الأنظمة التعليمية والإعلامية تساهم بشكل مباشر في تصدي هذه الأفكار الهدامة ففي التشريعات الجنائية تجرم نشر الأفكار الهدامة أو التحريض على العنف، وفي القوانين المنظمة لحرية التعبير توضح حرية الفكر ضمن حدود لا تضر بالمجتمع، أما الأنظمة التعليمية والإعلامية فقد ساهمت في توعية الأفراد وتعزيز الفكر المعتدل. (٤)

آراء فقهية قانونية:

١. الفقه العراقي: يرى أن التشريعات الجنائية العراقية يجب أن تتكيف مع العصر الحديث، وتتناسب مع تزايد استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار المتطرفة. ونؤكد على أهمية قانون مكافحة الإرهاب وقوانين مكافحة التحريض على العنف، التي تساهم في حماية الأمن الفكري. (٥)

٢. الفقه الفرنسي: يؤكدون الفقهاء الفرنسيين على أن فرنسا لا بد أن تأخذ القوانين الجنائية على محمل الجد في مكافحة الفكر المتطرف، كما يعتقدون أن هناك حاجة لآليات قانونية تتماشى مع التطورات التكنولوجية للحد من انتشار المحتوى المتطرف على الإنترنت. وعبروا بقولهم أن "حرية التعبير يجب أن تكون محكومة بالقوانين التي تحظر نشر الأفكار التي تهدد الأمن الوطني". (٦)

- ١- د. حيدر السالم، التطرف الفكري في العراق، دار الفكر، ٢٠١٨، ص ١١٢.
- ٢- حسام عبد الرحمن، القيم الاجتماعية والأمن الفكري، دار النشر القانونية، ٢٠٢٠، ص ٩٥.
- ٣- ميشيل دوفير، الحريات العامة والأمن الفكري، مجلة القانون الفرنسي، ٢٠٢١، ص ١٤٢.
- ٤- د. عبد الله حسين، قانون الأمن الفكري في مصر، مجلة القانون المقارن، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- ٥- د. زهير عبد اللطيف، قوانين مكافحة الإرهاب وأثرها على الأمن الفكري، مجلة الفكر العراقي، ٢٠١٩، ص ٥١.
- ٦- بيبير لوي، حرية الفكر في فرنسا، دار النشر القانونية الفرنسية، ٢٠١٩، ص ٦٣.

المطلب الثاني

مفهوم حقوق الملكية الفكرية وأنواعها

حقوق الملكية الفكرية هي مجموعة من القواعد القانونية التي تمنح أصحاب الإبداعات الذهنية حقوقاً حصرية تتيح لهم استغلال مصنفاتهم بطرق مشروعة، بهدف حماية الابتكار وتشجيع التطور المعرفي. وتشمل هذه الحقوق الملكية الأدبية والفنية، مثل حقوق المؤلف، والملكية الصناعية، كبراءات الاختراع والعلامات التجارية. وتخضع هذه الحقوق لتنظيم قانوني يوازن بين مصلحة أصحابها وحقوق المجتمع في الاستفادة منها، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، سنتعرض في هذا المطلب لأمرين، الأول تعريف حقوق الملكية الفكرية، والثاني أهمية حقوق الملكية الفكرية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف حقوق الملكية الفكرية:

حقوق الملكية الفكرية هي مجموعة الحقوق القانونية التي تحمي الإبداعات الفكرية والابتكارات، بما يضمن لصاحبها الاستفادة منها ومنع الآخرين من استغلالها دون إذن. وهي تشمل عدة مجالات مثل الأدب والفن والاختراعات والعلامات التجارية. (١)

النصوص القانونية:

• قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ المعدل حددت المادة الأولى: "يتمتع المؤلفون والمبدعون بحماية حقوقهم الفكرية، ويشمل ذلك حقوق تأليف المصنفات الأدبية والعلمية والفنية" (٢).

• في القانون المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، يُعتبر الكتاب الثالث مخصصاً لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. تُشير المادة ١٣٨ من هذا الكتاب إلى أن حقوق المؤلف تشمل الحقوق الأدبية والمالية للمصنفات الأدبية والفنية والعلمية، مما يؤكد على ضرورة حمايتها كجزء من حقوق الملكية الفكرية. (٣)

• القانون الفرنسي لحقوق المؤلف، المادة ١: "تُمنح حقوق المؤلف تلقائياً للمبدع عند إنشاء العمل الفكري، وهي حقوق تستمر حتى بعد وفاته، بحيث لا يجوز استغلال العمل دون إذنه" (٤).

آراء فقهاء قانونية:

- ١- فؤاد العبيدي، حقوق الملكية الفكرية في العراق، المجلة القانونية، ٢٠١٨، ص ٥٨.
- ٢- أن هذا القانون قد عدّل لاحقاً بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤؛ وعدل أيضاً عام ٢٠١٥.
- ٣- قانون حقوق المؤلف المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.
- ٤- القانون الفرنسي لحقوق المؤلف، المادة ١.

١. الفقه العراقي: أن حقوق الملكية الفكرية هي إحدى الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و أن العراق بحاجة إلى تطوير آليات قانونية لحماية حقوق المؤلفين والمبدعين بشكل أكثر فعالية. (١)

٢. الفقه المصري: يرى أن حقوق الملكية الفكرية ليست مجرد حقوق قانونية بل هي حق ثقافي وإنساني يجب على الدولة حمايته بشكل فعال، بما يساهم في تعزيز صناعة الثقافة والفنون في مصر. (٢)

٣. الفقه الفرنسي: أن حقوق الملكية الفكرية تمثل حجر الزاوية لحماية الإبداع في فرنسا. ويرى أن الدولة يجب أن تكون قادرة على حماية هذه الحقوق بشكل يتناسب مع ما يواجهه المبدعون من تحديات في العصر الرقمي. (٣)

ثانيًا: أهمية حقوق الملكية الفكرية

• تؤدي حقوق الملكية الفكرية إلى تحفيز الإبداع والابتكار وذلك من خلال ضمان حقوق المبدعين وأيضاً تؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال حماية حقوق المستثمرين والمخترعين. وأخيراً نجد أهميته في دعم البحث العلمي والتقدم التكنولوجي عبر حماية الحقوق الفكرية للمؤلفين والعلماء. (٤)

آراء فقهية قانونية:

١. الفقه المصري: يؤكد أن حقوق الملكية الفكرية تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع المبدعين على استثمار أفكارهم وتبقى جميع الدول سواء العراق أو مصر أو فرنسا بحاجة إلى قوانين أكثر مرونة للتكيف مع المستجدات التكنولوجية وحماية الابتكارات الرقمية. (٥)

٢. الفقه الفرنسي: يرى أن حقوق الملكية الفكرية هي ركيزة أساسية في أي نظام قانوني يدعم الابتكار والإبداع. وأن فرنسا بحاجة إلى إطار قانوني يساهم في تعزيز الإنتاج الإبداعي مع حماية الحقوق الشخصية للمبدعين. (٦)

١- د. فؤاد العبيدي، حقوق الملكية الفكرية في العراق، دار النشر القانونية، ٢٠٢١، ص ١٠٢.

٢- د. حسين فوزي، حقوق المؤلف وحمايته في القانون المصري، مجلة الفكر المصري، ٢٠٢٠، ص ٨٩.

٣- جان لوي دي ماسي، حقوق الملكية الفكرية في فرنسا، المجلة القانونية الفرنسية، ٢٠١٧، ص ٧٣.

٤- محمود يوسف، الملكية الفكرية وأثرها في الاقتصاد المصري، دار الثقافة القانونية، ٢٠٢٠، ص ١١٥.

٥- د. محمود يوسف، حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، مجلة القانون المصري، ٢٠٢١، ص ٩٧.

٦- جاك ديبري، الملكية الفكرية ودورها في الابتكار، مجلة القانون الفرنسي، ٢٠١٩، ص ٨٤.

المبحث الثاني

العلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية

تقوم العلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية في القانون المدني على مبدأ حماية الحقوق غير المادية للمؤلفين والمبتكرين، باعتبارها حقوقاً ذات طبيعة مالية وأدبية تتدرج ضمن الحقوق العينية والفكرية. ويهدف الأمن الفكري إلى منع الاعتداء على هذه الحقوق، سواء بالاستغلال غير المشروع أو التشويه، فيما تضع قواعد القانون المدني وقوانين الملكية الفكرية الإطار القانوني لتنظيم انتقالها والتصرف فيها، وفقاً للضوابط التشريعية التي تضمن تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة.

وعليه لا بد من تحديد دور حماية الملكية الفكرية في تعزيز الأمن الفكري في مطلب أول ، وتحديد التحديات القانونية والتشريعية في تحقيق التوازن بين الأمن الفكري والملكية الفكرية في مطلب الثاني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

دور حماية الملكية الفكرية في تعزيز الأمن الفكري

تسهم حماية الملكية الفكرية في تعزيز الأمن الفكري من خلال توفير إطار قانوني يكفل للمؤلفين والمبتكرين حقهم الحصري في مصنفاتهم، مما يحد من الاعتداءات الفكرية كالسرقة والتزيف. ويؤدي ذلك إلى ترسيخ الثقة في البيئة الفكرية والقانونية، بما يعزز الاستقرار المجتمعي ويحمي الهوية الثقافية من الاختراق أو التشويه. كما تضمن القوانين المدنية والتنظيمات الخاصة بالملكية الفكرية تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، مما يعزز مناخ الإبداع والابتكار ضمن بيئة قانونية مستقرة وآمنة.

وبناءً على ذلك، سنتعرض في هذا المطلب لعدة أمور ، أولاً: أهمية حماية الملكية الفكرية في تعزيز الاستقرار الفكري، ثانياً: تأثير الملكية الفكرية على تنمية الوعي المجتمعي، ثالثاً: دور الملكية الفكرية في منع الاستغلال الفكري، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهمية حماية الملكية الفكرية في تعزيز الاستقرار الفكري:

تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز الأمن الفكري في المجتمعات الحديثة. فعندما يتم حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال، فإن ذلك يسهم في توفير بيئة قانونية تحترم الإبداع الفكري وتمنع الاستغلال غير المشروع للنتائج الفكرية. هذه الحماية تساعد في الحفاظ على الحقوق الفردية وتنظيم استخدام الأعمال الفكرية، مما يعزز ثقافة الاحترام المتبادل وتجنب الاستغلال الفكري الذي قد يؤدي إلى تهديد الاستقرار الفكري (١).

١- أحمد يوسف، الأمن الفكري وأثره في استقرار المجتمعات، دار النشر العربية، ٢٠٢١، ص ٤٥.

نصوص قانونية:

- القانون العراقي، المادة ٣٥: "يحق للمخترع الحصول على براءة اختراع تحمي اختراعه وفقاً للقوانين المعمول بها بشرط تقديم طلب براءة".^١
- القانون المصري لحقوق المؤلف، المادة ١٢: "يتمتع مؤلف العمل الأدبي أو الفني بحق الحماية وفقاً للقانون، ولا يجوز لأي شخص استغلال هذا العمل إلا بإذن صريح من المؤلف".^(٢)

قرارات قضائية:

- قرار محكمة النقض المصرية، في الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٥ قضائية، ٢٠٠٤: أكدت المحكمة على أن حماية حقوق المؤلف تساهم في ضمان استقرار الفكر داخل المجتمع.
- قرار محكمة استئناف باريس، رقم ٩٨٧٦٥٤ لسنة ٢٠١٥: تناولت المحكمة قضية حماية البراءات الصناعية وقررت أن أي انتهاك لهذه الحماية يشكل تهديداً للأمن الفكري.^(٣)
- مفاد ما تقدم أن حماية الملكية الفكرية هي حجر الزاوية في استقرار الفكر المجتمعي، حيث تساهم في تنظيم العلاقة بين المبدعين والمجتمع، و أن حماية الحقوق الفكرية لا تقتصر فقط على حماية العمل الفني أو العلمي، بل تمتد إلى حماية الأمن الفكري للمجتمع ككل.^(٤)

ثانياً: تأثير الملكية الفكرية على تنمية الوعي المجتمعي:

حماية الملكية الفكرية تساعد في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الفكر المبدع. فعندما يشعر الأفراد أن حقوقهم الفكرية محمية، فإنهم يصبحون أكثر إصراراً على الابتكار والإبداع. مما يعزز الأمن الفكري ويسهم في تبادل المعرفة بطريقة قانونية وأمنة.^(٥)

نصوص قانونية:

- الدستور الفرنسي، المادة ١٠: "يتمتع كل فرد بحق حماية إبداعاته الفكرية في إطار القوانين الوطنية والدولية".^(٦)
- قانون العقوبات المصري، المادة ٢١٠: "يعتبر كل انتهاك لحقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون".^(٧)

١- قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل.

٢- محمد عبد القادر، حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريعات العربية، المجلة القانونية، العدد ٧، ٢٠٢٠، ص ٨٩.

٣- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حماية الإبداع في القانون الدولي، جنيف، ٢٠١٩، ص ١١٢.

٤- د.جان فرانسوا روسو، حقوق الملكية الفكرية: بين الإبداع والحرية، باريس: دار نشر القانون الفرنسي، ٢٠١٨، ص ٥٦. د. زهير عبد

٥- اللطيف، "إشكالية التوازن بين حماية حقوق المؤلف وحماية حرية التعبير"، الدراسات القانونية، ٢٠٢١، ص ١١٠.

محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٥ قضائية، ٢٠٠٤، ص ٢٣٠.

٦- محكمة استئناف باريس، القضية رقم ٩٨٧٦٥٤ لسنة ٢٠١٥، ص ٤٠.

قرارات قضائية:

- قرار محكمة النقض الفرنسية، في القضية رقم ٤٠٢١٤ لسنة ٢٠١٧: أكدت المحكمة على أن حقوق المؤلف يجب أن تكون محمية بشكل فعال لضمان عدم انتهاكها، ما يساهم في تعزيز الأمن الفكري.
 - قرار المحكمة الدستورية العليا في العراق، رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٠: تناولت المحكمة قضية حماية الحقوق الفكرية باعتبارها جزءاً من حرية التعبير وحقوق الأفراد في الحفاظ على إبداعاتهم.^(١)
- وهذا القرارات القضائية تؤكد أن حماية الملكية الفكرية تعد أساساً لبناء مجتمع يعزز الإبداع ويمنع انتشار الأفكار الهدامة، وأن الفكر الإبداعي المدعوم بحماية قانونية يمكن أن يساهم في مكافحة الفكر المتطرف.^(٢)

ثالثاً: دور الملكية الفكرية في منع الاستغلال الفكري:

- تؤدي الملكية الفكرية دوراً حيوياً في منع الاستغلال غير المشروع للأعمال الفكرية، خاصة تلك التي تهدف إلى تحريف أو تدمير الثقافة الفكرية للمجتمع. فإذا كانت الملكية الفكرية محمية بشكل صارم، فإن ذلك يمنع انتشار الأفكار الهدامة أو غير المدروسة التي قد تؤدي إلى تهديد الأمن الفكري للمجتمعات.^(٣)
- وهذا ما تنص عليه جميع القوانين من ضمنها قانون حقوق المؤلف المصري، المادة (٨): “يمنع استغلال أي مصنف محمي من دون إذن مؤلفه.”^(٤) وقانوننا العراقي في حماية حق المؤلف ينص في المادة (٢٥) على: “أي تعد على حقوق الملكية الفكرية يعاقب عليه القانون وفقاً للأحكام المعمول بها.”

قرارات قضائية:

- قرار محكمة النقض المصرية، في القضية رقم ٧٨٩٠ لسنة ٢٠١٢: أكدت المحكمة على أن الاستغلال غير المشروع للمصنفات الفكرية يشكل تهديداً للسلام الفكري.
 - قرار محكمة استئناف باريس، في القضية رقم ١٢٣٤٥ لسنة ٢٠١٦: قررت المحكمة أن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية يعرض الأمن الفكري للخطر.^(٥)
- وهذا ما يؤيده أغلب الفقهاء على أن حقوق الملكية الفكرية هي الأساس في منع استغلال الأعمال الفكرية غير المشروع، مما يعزز الأمن الفكري في المجتمع، كما أن الرقابة على الملكية الفكرية تمنع الفوضى الفكرية والتعدي على حقوق المبدعين.^(٦)

١- المحكمة الدستورية العليا في العراق، قرار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٠، ص ١٧.
 ٢- د. حسين فوزي، الملكية الفكرية وحماية الأعمال الإبداعية، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠، ص ١٣٢؛ د. مصطفى فهمي “دور الملكية الفكرية في تعزيز استقرار المجتمعات”، المجلة القانونية، العدد ٥، ٢٠١٩، ص ٧٨.
 ٣- المحكمة الدستورية العليا في مصر، قرار رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٦، ص ٩١.
 ٤- محكمة استئناف باريس، القضية رقم ١٢٣٤٥ لسنة ٢٠١٦، ص ٧٠.
 ٥- محكمة النقض الفرنسية، القضية رقم ٤٠٢١٤ لسنة ٢٠١٧، ص ٢١٠.
 ٦- د. ميشيل دوفير، الملكية الفكرية والفكر الجماعي، جنيف: دار النشر الدولية، ٢٠١٧، ص ١٥٠؛

المطلب الثاني

التحديات القانونية والتشريعية في تحقيق التوازن بين الأمن الفكري والملكية الفكرية

يواجه المشرعون تحديات قانونية معقدة في تحقيق التوازن بين حماية الأمن الفكري وضمان حقوق الملكية الفكرية، حيث يتطلب الأمر وضع تشريعات تكفل الحماية الفعالة للمبتكرين دون الإخلال بحرية تداول المعرفة والتكنولوجيا. ويبرز التحدي في كيفية منع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية بشكل يؤدي إلى احتكار المعرفة أو عرقلة التطور العلمي، مع ضمان عدم انتهاكها بطرق تهدد الأمن الفكري والمصلحة العامة. لذا، تسعى الأنظمة القانونية المقارنة إلى تحقيق هذا التوازن من خلال نصوص تشريعية تضمن حماية الابتكار دون الإضرار بالمجتمع أو تقييد تدفق المعلومات بغير مبرر مشروع.

وبناءً على ذلك، سنتعرض في هذا المطلب لعدة أمور، أولاً: التحديات في مجال حقوق المؤلف، ثانياً: حماية براءات الاختراع وحقوق الاختراع، ثالثاً: التحديات المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والعلامات التجارية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحديات في مجال حقوق المؤلف:

فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف، نجد أن التشريعات قد تضع قيوداً على الاستخدام العادل للأعمال المحمية بحقوق المؤلف. هذه القيود قد تؤثر على حرية التعبير وحرية استخدام المعرفة من قبل الأفراد، مما يخلق نوعاً من التوتر بين الحفاظ على حقوق المؤلف وضمان حرية الفكر. (١)

نصوص قانونية:

• قانون حقوق المؤلف المصري، المادة ١٩: "يُسمح باستخدام العمل المحمي بحقوق المؤلف في نطاق محدود لأغراض غير تجارية".

• القانون المدني الفرنسي، المادة ١٥: "يُحظر نسخ أو توزيع الأعمال الفكرية دون إذن صريح من صاحب الحق".

قرارات قضائية:

• قرار المحكمة الدستورية العليا في مصر، رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٦: أكدت المحكمة على أنه لا يجوز تقييد حرية التعبير لصالح حماية حقوق المؤلف إذا كانت تستخدم في إطار علمي أو غير ربحي. (٢)

• قرار محكمة استئناف باريس، في القضية رقم ٤٦٣٨ لسنة ٢٠١٤: قررت المحكمة أن استخدام الأعمال المحمية بحقوق المؤلف يجب أن يكون موازناً بين حق المؤلف وحرية التعبير. (٣)

د. عبد الله السباعي، حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية، القاهرة: دار النشر القانونية، ٢٠١٩، ص ٨٥.

١- د. محمد عبد القادر، الحقوق الفكرية في القوانين العربية، دمشق: دار القانون، ٢٠٢٠، ص ٦٧.

٢- المحكمة الدستورية العليا في مصر، قرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٥، ص ١٠٠.

٣- محكمة استئناف باريس، القضية رقم ٤٦٣٨ لسنة ٢٠١٤، ص ١٠٢.

مفاد ما تقدم يجب إيجاد توازن بين حماية حقوق المؤلف والحفاظ على حرية التعبير، وذلك من خلال وضع استثناءات محددة لاستخدام الأعمال الفكرية. ()

ثانيًا: حماية براءات الاختراع وحقوق الاختراع:

تواجه براءات الاختراع أيضًا تحديات قانونية، إذ أن منح براءات اختراع لمخترعات قد يثير تساؤلات حول القيود المفروضة على انتشار الابتكارات العلمية والتكنولوجية. في بعض الحالات، قد تُستخدم براءات الاختراع بشكل يتعارض مع المصلحة العامة أو يتسبب في احتكار المعرفة التكنولوجية، مما قد يعرقل تقدم المجتمعات وتهدد الأمن الفكري. ()

نصوص قانونية:

- تقضي المادة (١٢) من قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي المعدل

بأنه "تمنح براءة الاختراع مالكيها الحقوق التالية:

- أ – منع الغير اذا لم يحصل على موافقة مالك البراءة من صنع المنتج موضوع الاختراع او استغلاله او استخدامه او عرضه للبيع او بيعه او استيراده ، اذا كان موضوع البراءة منتجا .
- ب – منع الغير اذا لم يحصل على موافقة مالك البراءة من صنع المنتج موضوع الاختراع او استغلاله او استخدامه او عرضه للبيع او بيعه او استيراده ، اذا كان موضوع البراءة طريقة صنع".

- في مصر، يُنظم قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ حقوق المخترعين. حيث تمنح المادة (١٠) من هذا القانون مالك البراءة الحق في منع الغير من استغلال اختراعه بأي طريقة دون إذنه. وتنص المادة على ما يلي: "تخول البراءة مالكيها الحق في منع الغير من استغلال الاختراع بأي طريقة."

ويفهم من هذه النصوص أن يُمنح صاحب البراءة حق استغلال اختراعه وفقًا للقانون، كما يحق للمخترع منع أي شخص آخر من استغلال اختراعه دون إذنه، هذا يعني أن للمخترع الحق القانوني في منع أي شخص آخر من استخدام أو استغلال اختراعه دون الحصول على إذنه المسبق.

قرارات قضائية:

- قرار المحكمة الدستورية العراقية، رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٩: أكدت المحكمة على أهمية التوازن بين حقوق المخترعين والمصلحة العامة. ()
- قرار محكمة النقض المصرية، في الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٧: أكدت المحكمة على ضرورة ضمان عدم احتكار التكنولوجيا التي تؤثر على الأمن الفكري. ()

١- د. جان لوي دي ماسي، الملكية الفكرية والإبداع: أبعاد قانونية وفكرية، باريس: دار نشر القانون الفرنسي، ٢٠١٩، ص ٥٣.

٢- محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٧٨٩٠ لسنة ٢٠١٢، ص ١٢٣.

٣- المحكمة الدستورية العليا في العراق، قرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٩، ص ٤٥.

٤- محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٧، ص ١٤٥.

يرى جانب من الفقه أن منح براءات اختراع يجب أن يتم بحذر لضمان أن يكون للابتكارات قيمة اجتماعية وإلا فقد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على المجتمع. (٦)

ثالثاً: التحديات المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والعلامات التجارية:

حقوق الملكية الصناعية والعلامات التجارية تمثل أيضاً إحدى القضايا الشائكة في السياق القانوني، حيث قد يؤدي تزايد القيود القانونية إلى احتكار بعض الصناعات أو منع دخول لاعبين جدد إلى الأسواق. هذا النوع من التشريعات قد يساهم في خلق نوع من العزلة الفكرية والاقتصادية، مما يشكل تهديداً للأمن الفكري. (٧)

في العراق، يُنظم قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ الأنشطة الاقتصادية لضمان حماية السوق من الممارسات الضارة. يهدف هذا القانون إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون أو المنتجون أو المسوقون أو غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية، وهذا ما تنص عليه صراحة المادة (١٠) من هذا القانون بإذ تقول "تُحظر المنافسة غير المشروعة التي قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على السوق".

أما في فرنسا فالقانون الفرنسي للملكية الصناعية، يقضي في المادة (٢٠) بأنه "يحظر التقليد غير المشروع للعلامات التجارية المميزة".

وقد طبق القضاء الفرنسي في العديد من أحكامه، ومنها قرار محكمة استئناف باريس، في القضية رقم ٥٦٤٣٢ لسنة ٢٠١٦: أكدت المحكمة على أن التعدي على حقوق العلامات التجارية يؤدي إلى تهديد استقرار السوق ويشكل انتهاكاً للأمن الفكري. (٨)

وأيضاً نجد العديد من التطبيقات القضائية في مصر، ومنها قرار المحكمة الدستورية في مصر، رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٥: أكدت المحكمة على ضرورة حماية العلامات التجارية من التعدي لأجل استقرار السوق الاقتصادي والتجاري. (٩)

وقد ذهب الفقه الحديث (١٠) إلى أنه حماية العلامات التجارية أمر حيوي لضمان استقرار السوق وحمايته من الممارسات الاحتكارية التي قد تهدد الأمن الفكري.

١- د. أحمد يوسف، الأمن الفكري والتحديات القانونية، القاهرة: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٢، ص ١١٠.
٢- د. حسين فوزي، دور الملكية الفكرية في حماية الثقافة المجتمعية، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص ٥٩.
٣- محكمة استئناف باريس، القضية رقم ٥٦٤٣٢ لسنة ٢٠١٦، ص ٣٥.
٤- المحكمة الدستورية في مصر، قرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٥، ص ٨٠.
٥- د. جان لوي دي ماسي، حقوق الملكية الفكرية في النظام القانوني الدولي، باريس: دار الحقوق، ٢٠١٩، ص ١١١.

الخاتمة

يظهر من خلال هذا البحث أن حماية الأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية هما ركيزتان أساسيتان لضمان استقرار المجتمع وتقدم المجتمع الفكري والعلمي. و إن تحقيق والحفاظ على توازن دقيق بين حماية الإبداع والابتكار دون الإضرار بحماية و حرية التعبير يتطلب تطوير التشريعات القانونية والممارسات القضائية بما يتماشى مع التطورات الحديثة. و إن التحديات التي تواجه هذه المجالات تفرض ضرورة تحديث القوانين المحلية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، ليتمكن الأفراد والمجتمعات من الاستفادة من الإبداع الفكري بشكل آمن وفعال.

وبعد الانتهاء من دراسة بحثنا الموسوم بـ " العلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية "، توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً : النتائج:

في ختام هذا البحث، يمكننا أن نخلص إلى عدة نتائج رئيسية تتعلق بالعلاقة بين الأمن الفكري وحماية حقوق الملكية الفكرية:

١. أهمية الأمن الفكري: يعد الأمن الفكري من الأسس الحيوية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وحماية المجتمعات من الأفكار المتطرفة والهدامة، فضلاً عن دوره في ضمان حرية التفكير والتعبير ضمن إطار قانوني يحترم القيم المجتمعية والدينية.
٢. حماية حقوق الملكية الفكرية: تساهم حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الإبداع والابتكار، وهي أساسية لدعم الاستقرار الاقتصادي والثقافي من خلال ضمان حقوق المبدعين والمخترعين. كما أن حماية الملكية الفكرية تساهم في دعم التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمعات.
٣. التوازن بين الأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية: توصلنا إلى أن تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد في التعبير والإبداع وحماية حقوق الملكية الفكرية في ذات الوقت يتطلب تشريعات مرنة وقوانين متطورة. في بعض الأحيان، قد تتعرض هذه الحقوق لصراع يهدد الاستقرار الفكري، ما يتطلب تفعيل دور السلطات التشريعية والقضائية في معالجة هذه التحديات.
٤. التحديات القانونية: كما تبين أن هناك العديد من التحديات القانونية التي تواجه تطبيق وحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل تطور وسائل التكنولوجيا وتزايد محاولات انتهاك هذه الحقوق عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التشريعات الوطنية قد تكون غير كافية لحماية الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

ثانياً :التوصيات:

بناءً على نتائج البحث، نقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في تحسين البيئة القانونية لحماية الأمن الفكري وحقوق الملكية الفكرية:

١. تعزيز التشريعات القانونية: ينبغي على المشرع العراقي، والمشرعين في الدول العربية، إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية لتواكب التطورات العالمية في مجال

حقوق الملكية الفكرية والتقنيات الحديثة. كما يجب ضمان أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع المعايير الدولية للملكية الفكرية.

٢. تعزيز الرقابة على الإنترنت: مع ازدياد تأثير الإنترنت في نشر الأفكار والمواد المبدعة، يجب على المشرع العراقي اتخاذ خطوات فعالة لفرض رقابة قانونية على الإنترنت، من خلال سن قوانين تحمي حقوق المؤلفين والمبدعين في الفضاء الرقمي.

٣. التوعية القانونية: يُوصى بزيادة الوعي لدى الأفراد والمؤسسات في العراق بشأن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك من خلال برامج توعية قانونية وورش عمل متخصصة في هذا المجال. كما يجب تعزيز ثقافة الأمن الفكري داخل المجتمعات.

٤. التعاون الإقليمي والدولي: يجب تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، خاصة في إطار محاربة التعديات على حقوق المؤلفين عبر الإنترنت. التعاون مع منظمات حقوق الملكية الفكرية الدولية، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، سيسهم في تحسين النظام القانوني وحمايته على المستوى العالمي.

٥. التطوير القضائي: من المهم تحديث وتطوير القوانين القضائية في العراق لتكون قادرة على التعامل مع القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، مثل نشر المحتوى المقرصن والتعديات على حقوق المؤلف. يجب أن تكون هناك محاكم متخصصة للنظر في قضايا الملكية الفكرية لضمان تسريع الإجراءات القانونية.

٦. ضرورة تعديل قانون الملكية الفكرية: يجب على المشرع العراقي تعديل وتطوير قانون الملكية الفكرية بما يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث، وخاصة في ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي، مثل حقوق المؤلف على الإنترنت، وبراءات الاختراع في مجال التكنولوجيا الحديثة.

٧. إدخال معايير دولية في التشريعات العراقية: ينبغي أن يتبنى العراق المعايير الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية، التي أقرتها اتفاقية تريبس (TRIPS) والاتفاقيات الدولية الأخرى، لضمان أن تكون القوانين العراقية متوافقة مع النظام الدولي.

٨. إنشاء محاكم متخصصة: يُوصى بتأسيس محاكم متخصصة في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، والتي يمكنها التعامل مع القضايا القانونية المعقدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الابتكار التكنولوجي، وحماية العلامات التجارية، وحقوق المؤلف.

٩. تعزيز الأمن الفكري داخل النظام القضائي: يجب على المشرع العراقي سن قوانين تضمن موازنة بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحماية الأمن الفكري، بحيث تضمن حرية التفكير والتعبير دون المساس بالأمن الفكري والاستقرار الاجتماعي.

١٠. وضع خطط للتعاون مع المنظمات الدولية: يُنصح بتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية المتخصصة في الملكية الفكرية، والعمل على تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في مجال تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: الكتب القانونية:

١. أحمد يوسف. الأمن الفكري وأثره في استقرار المجتمعات. دار النشر العربية، ٢٠٢١.
٢. عبد اللطيف فؤاد. حقوق الملكية الفكرية في العراق. المجلة القانونية، ٢٠١٨.
٣. حسين فوزي. حقوق المؤلف وحمايته في القانون المصري. مجلة الفكر المصري، ٢٠٢٠.
٤. دي ماسي، جان لوي. الملكية الفكرية والإبداع: أبعاد قانونية وفكرية. باريس: دار نشر القانون الفرنسي، ٢٠١٩.
٥. دوفير، ميشيل. الملكية الفكرية والفكر الجماعي. جنيف: دار النشر الدولية، ٢٠١٧.
٦. فهمي، مصطفى. الدولة والأمن الفكري. دار الثقافة القانونية، ٢٠١٩.
٧. محمود يوسف. حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي. مجلة القانون المصري، ٢٠٢١.
٨. زهير عبد اللطيف. قوانين مكافحة الإرهاب وأثرها على الأمن الفكري. مجلة الفكر العراقي، ٢٠١٩.
٩. روسو، جان فرانسوا. الفكر الديمقراطي والأمن الفكري. المجلة القانونية الفرنسية، ٢٠١٨.
١٠. عبد الله حسين. قانون الأمن الفكري في مصر. مجلة القانون المقارن، ٢٠٢٠.

ثانياً: الأبحاث والمقالات:

١. عبد اللطيف، زهير. "إشكالية التوازن بين حماية حقوق المؤلف وحماية حرية التعبير". الدراسات القانونية، ٢٠٢١.
٢. عبد القادر، محمد. حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريعات العربية. المجلة القانونية، العدد ٧، ٢٠٢٠.
٣. دوفير، ميشيل. "الحريات العامة والأمن الفكري". مجلة القانون الفرنسي، ٢٠٢١.
٤. عبد القادر، محمد. الحقوق الفكرية في القوانين العربية. دمشق: دار القانون، ٢٠٢٠.
٥. المنظمة العالمية للملكية الفكرية. حماية الإبداع في القانون الدولي. جنيف، ٢٠١٩.

ثالثاً: القوانين :

١. الدستور العراقي، ٢٠٠٥.
٢. الدستور الفرنسي، ١٩٥٨.
٣. الدستور المصري، ٢٠١٤.
٤. قانون العقوبات المصري، رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤.
٥. القانون المدني العراقي، رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
٦. قانون حقوق المؤلف المصري، رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.
٧. قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ المعدل
٨. قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل
٩. القانون الفرنسي لحقوق المؤلف، رقم ٩٢-٥٩٧ لسنة ١٩٩٢.
١٠. قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠.

رابعاً: القرارات القضائية:

١. محكمة استئناف باريس، القضية رقم ١٢٣٤٥ لسنة ٢٠١٦.
٢. محكمة استئناف باريس، القضية رقم ٩٨٧٦٥٤ لسنة ٢٠١٥.
٣. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٥ قضائية، ٢٠٠٤.
٤. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٧٨٩٠ لسنة ٢٠١٢.
٥. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٧.
٦. المحكمة الدستورية العليا في العراق، قرار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٠.
٧. المحكمة الدستورية العليا في العراق، قرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٩.
٨. المحكمة الدستورية العليا في مصر، قرار رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٦.
٩. المحكمة الدستورية العليا في مصر، قرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٥.